تنويع الصادرات خارج المحروقات كإستراتيجية للتنمية الإقتصادية: دراسة تحليلية

Diversifying Exports as an Economic Development Strategy: An Analytical Study

لوعيل بن ناصر *
جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر
Loueil.bennaceur@univ-biskra.dz

سامية خليفي
جامعة باتنة1 – الجزائر
Samiya.khelifi@univ-batna.dz

تاريخ الإستلام: 2025/01/06 تاريخ القبول: 2025/03/17 تاريخ النشر: 2025/04/17

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور تنويع الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث تم الإعتماد على المنهج التحليلي وتوصلت النتائج إلى القطاع التجارة في الجزائر خاصة الصادرات خارج المحروقات ما زالت محدودة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب، في ظل الإعتماد على الريع البترولي إضافة إلى التحديات التي تحول دون الرقي بهذا القطاع على غرار البنية التحتية وجودة المنتجات وتقلبات الأسعار العالمية، التي تؤثر على القدرة التنافسية، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الإطار التشريعي، تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية التحتية لضمان رفع جودة المنتجات وتقليل تكاليف الإنتاج،كما شددت على أهمية دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الصادرات لتحقيق تنوع إقتصادي مستدام يعزز من النمو الاقتصادي ويقلل الاعتماد على النفط.

كلمات مفتاحية: صادرات خارج المحروقات، تنويع صادرات، تنمية إقتصادية، ريع بترولي، قطاع تجارة.

تصنيفات JEL: L25;N01 .

Abstract:

The study aimed to highlight the role of diversifying non-oil exports in achieving economic development. Using an analytical approach, the study found that the trade sector in Algeria, particularly non-oil exports, remains limited and has not reached the desired level. This limitation is attributed to heavy reliance on petroleum revenues and challenges such as inadequate infrastructure, product quality issues, and global price fluctuations that affect competitiveness.

The study recommended improving the legislative framework, enhancing coordination between the public and private sectors, and developing infrastructure to ensure higher product quality and lower production costs. It also emphasized the importance of supporting innovation and expanding the export base to achieve sustainable economic diversification, enhance economic growth, and reduce dependence on oil.

Keywords: Non-oil exports, Exports diversification, Economic development, Petroleum revenues, Trade sector.

Jel Classification Codes:L25;N01.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر تنويع الصادرات خارج المحروقات خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الإقتصادية وتقليل الإعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة مثل النفط والغاز. في العديد من الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، تسعى الحكومات إلى تعزيز الصادرات غير النفطية كوسيلة لتوسيع قاعدة الاقتصاد وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. يشمل هذا التحسين تطوير القطاعات الصناعية والتجارية التي تسهم في زيادة الإنتاج والتصدير، مما يفتح آفاقا جديدة للنمو والإبتكار، يمكن لترقية الصادرات غير النفطية أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة، تحسين جودة المنتجات، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية تحديات متعددة، منها ضعف البنية التحتية، نقص التكنولوجيا المتقدمة، وصعوبات في التكيف مع القوانين واللوائح الدولية، يتطلب النجاح في هذا المجال استراتيجيات مدروسة وإجراءات فعالة للتغلب على هذه التحديات وتحقيق أقصى إستفادة من الفرص المتاحة، لذا فإن تحليل دور ترقية الصادرات خارج المحروقات في تنويع الاقتصاد، وإستكشاف الفرص والتحديات المرتبطة بها، يمثلان خطوة حيوية نحو تحقيق النمو المستدام والتوازن الإقتصادي.

من هنا، فإن تنويع الصادرات أصبح ضرورة إ ستراتيجية وليس خيارا ثانويا، حيث يمكن أن يؤدي التنويع إلى تقليل المخاطر المرتبطة بأسواق المحروقات، ويعزز النمو الإقتصادي من خلال إستكشاف فرص جديدة في مجالات مثل الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، الزراعة، والخدمات،مما يعزز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الأزمات الإقتصادية ويزيد من إستدامته.

وتشير الدراسات والتجارب الدولية إلى أن الدول التي تبنت إستراتيجيات تنويع ناجحة، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، قد شهدت نتائج إيجابية ملموسة في تعزيز استقرارها الاقتصادي وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، هذه التجارب تقدم نماذج ملهمة يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة.

من خلال هذه الدراسة سيتم فحص الجوانب المختلفة لإستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات، مع التركيز على تحليل الفوائد المتوقعة، التحديات المحتملة، والاستراتيجيات المبتكرة التي يمكن تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ستسلط الدراسة الضوء أيضا على تجارب الدول التي نجحت في هذا المجال لتوفير رؤى وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها في سياقات مختلفة، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئسي التالي: إلى أي مدى يمكن لتنويع الصادرات خارج المحروقات أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وما هي أهم التحديات التي تواجهه؟

لإعطاء إجابة شاملة على التساؤل المطروح، يستوجب تجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الاستراتيجيات والسياسات الحالية التي تعتمدها الجزائر لتعزيز الصادرات خارج المحروقات، وكيف تؤثر هذه الاستراتيجيات على تنويع الإقتصاد الوطني؟
- كيف يمكن للقطاعات الاقتصادية الواعدة خارج المحروقات أن تساهم في زيادة الصادرات، وما هي المجالات التي يظهر فيها أكبر إمكانات لتحقيق النجاح في الأسواق الدولية؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وكيف يمكن التغلب عليها لتحسين فعالية هذا القطاع؟

1.1. أهداف الدراسة

- **تحليل شامل لواقع قطاع الصادرات:** دراسة الوضع الحالي لقطاع الصادرات وتحديد التحديات والفرص المتاحة؛
- تقييم فعالية خطة الإنعاش الاقتصادي :تحليل مدى نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي في تحقيق أهدافها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين؛
- **إستكشاف القطاعات الواعدة:** تقديم تحليل مفصل للقطاعات الاقتصادية التي تملك إمكانيات تصديرية قوية وكيفية تعزيزها؛
- **إقتراح استراتيجيات تطوير:** تقديم توصيات واستراتيجيات لتطوير وتعزيز الصادرات الجزائرية وزيادة تنوعها.

باختصار، تسعى الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن التحديات والفرص التي تواجه قطاع الصادرات في الجزائر، ومراجعة فعالية خطة الإنعاش الإقتصادي في تعزيز هذا القطاع، وتحديد القطاعات الواعدة التي يمكن أن تسهم في زيادة الصادرات وتحقيق التنوع الاقتصادي.

2.1. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- **تحديد الفوائد الإقتصادية:** من خلال تحليل بيانات الصادرات، يمكن تحديد كيفية إستفادة الاقتصاد الوطني من تنويع الصادرات، مثل تحسين الاستدامة الاقتصادية وخلق فرص العمل؛
- **تقييم الأثر الاقتصادي:** تسهم الدراسة في فهم كيفية تأثير زيادة الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، من حيث زيادة الدخل القومي وتحسين الميزان التجاري.

3.1. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تسهم الاستراتيجيات والسياسات الحالية التي تعتمدها الجزائر لتعزيز الصادرات خارج المحروقات بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تحسين القدرة التنافسية للقطاعات خارج المحروقات ودعم نموها؛
- **الفرضية الثانية:** تعزز السياسات الحكومية مثل الحوافز المالية والتسهيلات الجمركية من زيادة صادرات المنتجات خارج المحروقات، مما يحفز نمو القطاعات الأخرى؛
- **الفرضية الثالثة:** يمكن للقطاعات الاقتصادية الواعدة خارج المحروقات، أن تسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الفرص العالمية وتلبية الطلبات المتزايدة.

4.1. منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة لدراستنا من خلال التطرق إلى الأطر العامة المتعلقة بموضوعنا، حيث يوفر إطارا شاملالتناول الأطر العامة المتعلقة بموضوعنا، مع تقديم نظرة تحليلية متعمقة حول البيانات والمعلومات المتاحة.

2.واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تشكل التجارة الخارجية أحد الدعائم الأساسية للإقتصاد الجزائري، إذ تسهم بشكل كبير في توفير الموارد الأساسية وتعزيز الوجود الإقتصادي للبلاد على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما تساهم الصادرات في تحقيق إيرادات هامة وتنوع قاعدة الإقتصاد، بينما تتيح الواردات تلبية إحتياجات السوق المحلي من السلع والمواد

الضرورية، وهذا يتطلب تحسين واقع التجارة الخارجية تعزيز إستراتيجيات تنويع الصادرات وتطوير السياسات التجارية والبنية التحتية لدعم النموالاقتصاديالمستدام والاندماج الفعال في الأسواق العالمية.

بالرغم الجهود المبذولة لتنويع الصادرات، يظل حجم الصادرات غير النفطية ضعيف، وكما هو معلوم فإن الجزائر تستورد العديد من السلع الأساسية على غرار المواد الغذائية، الماكنات، مما أدى إلى العجز التجاري، من جهة أخرى تواجه التجارة الخارجية تحديات كبيرة مثل البيروقراطية، ضعف البنية التحتية، والقيود التجارية.

وغيرها ومع ذلك، تسعى الحكومة إلى تعزيز التجارة عبر تنويع الاقتصاد وتحسين الشراكة الإقليمية والدوليةوتطوير البنية التحتية.

جدول رقم(01): مبادلات الجزائر التجارية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2019

المنطقة	حجم المبادلات (مليار دولار)	نسبة من الإجمالي(%)	التغير مقارنة بسنة 2018(%)
أوروبا	45.21	58.14	-13.00
آسيا	18.60	23.92	-2.44
الأمريكتان	9.52	26.51	-26.48
أفريقيا	3.51	4.51	1.55
أوقيانوسيا	0.92	1.18	33.28

المصدر:(وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن أوروباتظل الشريك التجاري الأساسي للجزائر، رغم انخفاض حجم المبادلات بنسبة 13% مقارنة بسنة 2018، مما يشير إلى تراجع في التجارة مع الدول الأوروبيةو تقلص في المبادلات قد يكون ناتجاعن عوامل اقتصادية أو سياسية تؤثر على الصادرات والواردات، أما بالنسبة لدول آسيا فهي تحتل المرتبة الثانية في حجم المبادلات، مع إنخفاض طفيف بنسبة 2.44% مقارنة بسنة 2018. على الرغم من هذا التراجع تظل آسيا منطقة مهمة مع زيادة ملحوظة في الصادرات، مما قد يشير إلى تنامي الطلب على المنتجات الجزائرية في هذه الأسواق، بخصوص **الأمريكيتان** شهدت إنخفاضا ملحوظا بنسبة 26.48% في حجم المبادلات، مما يعكس تراجعا كبيرا في التجارة مع دول القارتين الأمريكيتين، إنخفاض الصادرات والواردات يمكن أن يكون نتيجة لتقلبات السوق أو تغييرات في السياسة التجارية، بالنسبة لقارة **إفريقيا** فلقد أظهرت زيادة طفيفة بنسبة 1.55% في حجم المبادلات وهو مؤشر على تحسن في العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية، على الرغم من هذا التحسن البسيط، فإن حجم المبادلات لا يزال محدودا مقارنة بالمناطق الأخرى، أخيرا منطقة **أوقيانوسيا** هي الأخرى شهدتإنتعاشا ملحوظا بنسبة 33.28%، مع زيادة كبيرة في الصادرات. قد يكون هذا نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الجزائرية في هذه المنطقة أو تحسين العلاقات التجارية.

1.2 مؤشرات التجارة بين الصادرات والواردات وفقا للمناطق الجغرافية

تشير مؤشرات التجارة بين الصادرات والواردات إلى تحليل حجم التجارة الدولية (الصادرات والواردات) بين الدول والمناطق المختلفة، هذا التحليل يساعد في فهم العلاقة التجارية بين الدول والمناطق الجغرافية المختلفة ويساعد الحكومات والشركات على اتخاذ قرارات إقتصادية وتجارية إستراتيجية، وهذا ماسنوضحه من خلال الجدول رقم(02).

جدول رقم(02): يبين حجم الصادرات والواردات مع المناطق الجغرافية(2019)

المنطقة	حجم الصادرات (مليار دولار)	حجم الواردات (مليار دولار)	نسبة التغير في حجم الصادرات(%)	نسبة التغير في حجم الواردات(%)
أوربا	22.81	22.39	-14.08	-11.87
آسيا	6.42	12.17	11.28	-8.40
الأمريكتان	3.88	5.63	-44.85	-4.66
أفريقيا	2.17	1.34	-0.56	5.16
أوقيانوسيا	0.53	0.39	113.67	-11.90

المصدر: (وزارة التجارة وترقية الصادرات؛، 2021)

من خلال الجدول أعلاه تشير البيانات إلى تباين واضح في التوجهات التجارية مع مناطق مختلفة، فقد شهدت منطقة أوروبا إنخفاضا ملحوظا في الصادرات بنسبة - 14.08% خلال سنة 2019 والواردات بنسبة 11.87% مقارنة بسنة 2018، مما قد يعكس تراجعا في الطلب على الصادرات الجزائرية أو تغييرات في السياسة التجارية الأوروبية، في المقابل سجلت منطقة آسيا زيادة في الصادرات بنسبة 11.28% رغم تراجع الواردات بنسبة 8.40%، مما يشير إلى طلب متزايد على المنتجات الجزائرية وتحسين في الإنتاج المحلي، أما منطقة الأمريكتين فقد عانت من إخفاض كبير في الصادرات بنسبة 44.85%، بينما تراجعت الواردات بنسبة أقل (4.66%)، مما قد يدل على تغييرات في تفضيلات السوق أو الأوضاع الاقتصادية في أمريكا التي أثرت بشكل أكبر على الصادرات الجزائرية، كما سجلت المبادلات التجارية الجزائرية مع أفريقيا أيضا إنخفاضا طفيفا في الصادرات بنسبة 0.56%، سنة 2019 بينما شهدت الواردات إرتفاعا بنسبة 5.16%. يشير هذا التحسن في الواردات إلى زيادة الطلب على منتجات معينة أو تحسين الظروف الاقتصادية في بعض الدول الإفريقية، من ناحية أخرى حققت المبادلات التجارية مع أوقيانوسيا زيادة كبيرة في الصادرات بنسبة 113.67%، بينما تراجعت الواردات بنسبة 11.90%. تعكس الزيادة الكبيرة في الصادرات تحسنا ملحوظا في التجارة مع هذه المنطقة، والتي قد تكون نتيجة لعقود جديدة أو طلب قوي على المنتجات الجزائرية.

2.2 مقارنة التغيرات في حجم المبادلات التجارية

جدول رقم(03): التغيرات في حجم المبادلات التجاريةمابين سنتي(2018-2019)

السنة	حجم المبادلات (مليار دولار)	نسبة التغير (%)
2018	88.13	/
2019	77.76	-11.77

المصدر: (وزارة التجارة وترقية الصادرات؛، 2021)

شهدت التجارة الخارجية للجزائر إنخفاظا بنسبة 11.77% من سنة 2018 إلى سنة 2019، مما يعكس تراجعا عاما في حجم المبادلات، هذا الإنخفاض قد يكون نتيجة لمجموعة من العوامل بما في ذلك تقلبات السوق العالمية، تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية، أو تغييرات في السياسات التجارية الدولية لذا وجب على الدول الجزائريةالبحث عن أسواق جديدة للتقليل من الإعتماد على أوروبا، خاصة في ظل التراجع في حجم المبادلات مع هذه المنطقة، تعزيز العلاقات التجارية مع دول أسيوية وأوقيانوسية يمكن أن يكون مفيدا لزيادة حجم التجارة، تطوير إستراتيجيات للتكيف مع تقلبات السوق وضمان إستمرارية النمو في الصادرات.

3.2 تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات للأربعة أشهر الأولى لسنة 2021

في بداية عام 2021، شهدت الجزائر تحولا ملحوظا في هيكل صادراتها، حيث تم التركيز بشكل متزايد على الصادرات خارج المحروقات في ظل التحديات الاقتصادية العالمية وتأثيرات جائحة كوفيد-19، ويتضمن الجدول رقم(04) تحليل أداء الصادرات خارج المحروقات خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة.

جدول رقم(04): يبين حجم الصادرات خارج المحروقات للأربعة أشهر الأولى من سنة 2021

العنصر	القيمة	التغير (%)
حجم الصادرات	مليار دولار 1.14	+64.56%
نسبة الصادرات من إجمالي الصادرات	10.54%	-
عدد المؤسسات المصدرة	مؤسسة 832	-
صادرات الإسمنت	مليون دولار 51.54	+144.45%
صادرات السكر	مليون دولار 120	+44.57%
صادرات التمور	مليون دولار 46.29	+25.66%
صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية	مليون دولار 283.26	+5.09%
صادرات الزيوت والمنتجات الأخرى	مليون دولار 163	+121.34%
صادرات المواد الغذائية	مليون دولار 205	+38.52%

المصدر: (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2021)

من خلال الجدول أعلاه تظهر البيانات المتعلقة بالصادرات تحسنا ملحوظا في معظم القطاعات، حيث سجلت زيادة ملحوظة تقدر بنسبة 64.56%، مما يظهر أن التجارة الخارجية تسجل نموا قويا، وقد بلغت نسبة الصادرات من إجمالي الصادرات 10.54%، وهذا يعني أن هذه الأخيرة قد لا تزال تشكل نسبة صغيرة مقارنة بالصادرات الكلية بالمقابل إذا تطرقنا إلى أهم المنتوجات المصدرة فقد سجلت صادرات الإسمنت زيادة لافتة بنسبة 144.45%، وهذا يعني أنه هناك طلبا قويا في السوق الدولية على هذا المنتج، بينما شهدت صادرات السكر زيادة بنسبة 44.57%، وقد يشير ذلك إلى الطلب المستدام بينما زادت صادرات التمور بنسبة 25.66%، مما يعكس تحسنا في هذا النوع من التجارة، من ناحية أخرى سجلت صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية إرتفاعا بنسبة 5.09%، وهي زيادة محدودة نسبيا مقارنة بقطاعات أخرى، بينما أرتفعت صادرات الزيوت والمنتجات الأخرى بنسبة كبيرة بلغت 121.34%، أما صادرات المواد الغذائية فقد زادت بنسبة 38.52% مما يعكس طلبا متزايدا على المنتجات الغذائية من الجزائر، بشكل عام تعكس هذه الزيادات في الصادرات نجاحا في تنويع الأسواق والمنتجات المصدرة، مما يسهم في تعزيز النمو الإقتصادي وتطوير الصناعة الوطنية.

جدول رقم(05): يمثل مقارنة الصادرات والواردات (جانفي-سبتمبر 2022-2023)

المبادلات التجارية (الصادرات والواردات)	2022	2023	نسبة التغيير (%)
الصادرات (بالمليار دينار)	6753.2	5554.5	-17.8
الصادرات (بالمليار دينار)	50.214	41.302	-17.8
الواردات (بالمليار دينار)	4202.4	4289.1	+2.1
الواردات ((بالمليار دينار)	31.248	31.893	+2.1
الفائض التجاري (بالمليار دينار)	2550.8	1264.4	-50.5
الفائض التجاري ((بالمليار دينار)	18.967	9.410	-50.5
قيمة الفائض التجاري	160.7	129.5	-31.2

المصدر: (صواليلي، 2024)

4.2. وضعية التجارة الخارجية خلال السداسي الأول لسنوات (2020-2021)

خلال السداسي الأول من سنتي 2020 و2021، شهدت التجارة الخارجية في الجزائر تحولا ملحوظا، في النصف الأول من عام 2020، كان هناك تراجع كبير في الصادرات نتيجة تأثيرات جائحة كورونا، مما أدى إلى إرتفاع العجز التجاري بالمقابل في النصف الأول من عام 2021، تحسن الوضع بشكل ملحوظ بفضل زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وسنوضح من خلال الجدول رقم(06) الوضعية العامة للتجارة التجارية خلال السداسي الأول لكل من سنوات 2020-2021.

جدول رقم(06): **يمثل الوضعية العامة للتجارة التجارية خلال السداسي الأول (2020-2021)**

المؤشر	السداسي الأول 2020	السداسي الأول 2021	التغير
عجز الميزان التجاري	3.9-مليار دولار	1.3-مليار دولار	انخفاض بنسبة 68%
الواردات	18.9مليار دولار	15.2مليار دولار	انخفاض بنسبة 20%
الصادرات من المحروقات	غير محدد	زيادة بنسبة 32.7%	زيادة واضحة في الصادرات
الصادرات خارج المحروقات	غير محدد	زيادة بنسبة 81.71%	زيادة واضحة في الصادرات
معدل التغطية التجارية	72%	92%	تحسن بنسبة 20%
اتجاه إحتياطيات الصرف	لم يتم ملاحظته	اتجاه تصاعدي غير مسبوق	تحسن ملحوظ

المصدر: (وزارة المالية، 2021)

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري شهد تحسنا ملحوظا سنة 2021، حيث أنخفض العجز التجاري بنسبة 68% ليصل إلى 1.3 مليار دولار، مقارنة بـ 3.9 مليار دولار في نفس الفترة من السنة السابقة، يعود هذا التحسن إلى إنخفاض كبير في الواردات بنسبة 20%، حيث بلغت 15.2 مليار دولار مقارنة بـ 18.9 مليار دولار في 2020، مما يعكس نجاح الإجراءات التي أتخذتها السلطات لتأطير التجارة الخارجية، في المقابل شهدت الصادرات زيادة ملحوظة، حيث حيثأرتفعت الصادرات من المحروقات بنسبة 32.7%، بينما أرتفعت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 81.71%، هذا التحسن في الصادرات ساهم في زيادة معدل التغطية التجارية إلى 92%، مقارنة بـ 72% في سنة 2020 ، بالإضافة إلى ذلك سجلت إحتياطيات الصرف إتجاها تصاعديا غير مسبوق منذ عدة أشهر، مما يشير إلى تحسن الوضع الاقتصادي الكلي.

3. دور الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب الصادرات دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية، حيث تسهم الصادرات في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

1.3مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري تعد أمرا بالغ الأهمية في تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، ورغم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، إلا أن هناك محاولات مستمرة لتنمية القطاعات غير النفطية والتي تشمل المنتجات الزراعية مثل التمور، والخضروات والفاكهة، بالإضافة إلى الصادرات الصناعية مثل المواد الكيميائية والأسمدة والمنتجات التعدينية، وتوجد عدة إعتبارات تجعل من التصدير توجها منشود نذكر منها:

- يساهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غيركاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فان زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات غير

النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة اتساع وتنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف ومتعددة الأذواق؛

- تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط إرتباطا وثيقا بالبطالة، لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات التشغيل وحل مشكلة البطالة؛
- يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على إستيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض آثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية؛
- تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكيه تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة؛
- إن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع المحروقات الذي يسجل عجزا مزمنا (أحلام، علي، و فضيلة، 2018، الصفحات 2-3)؛

2.3 توسيع القاعدة الإقتصادية

تعتبر توسيع القاعدة الاقتصادية أحد الأهداف الرئيسية للدولة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في ظل ضعف القدرة الشرائية للأفراد وضيق السوق المحلي، تواجه الدول تحديات كبيرة في تعزيز النشاط الاقتصادي لتجاوز هذه التحديات، كما تعمل الدولة على توسيع السوق المحلي باستخدام وسائل متعددة مثل إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب، وذلك بهدف تحسين القدرة الشرائية وزيادة الطلب الداخلي، من ناحية أخرى تمثل الأسواق العالمية فرصة هامة لتوسيع القاعدة الاقتصادية، من خلال تصدير المزيد من الإنتاج المحلي إلى الأسواق العالمية، تستطيع الدولة الاستفادة من إيرادات العملات الأجنبية وتعزيز الاقتصاد الوطني، فتح هذه الأسواق يعزز من تنمية الصادرات، مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج تخصص جزئيا أو كليالتلبية الطلب الخارجي، نتيجة لذلك تساهم هذه الأنشطة في زيادة الدخل الوطني وتوفير فرص عمل جديدة، مما يدعم بشكل فعال توسيع القاعدة الاقتصادية ويعزز من النمو الاقتصادي بشكل عام؛

3.3 توفير رؤوس الأموال

تعد التجارة الخارجية عنصرا حيويا في توفير رؤوس الأموال الضرورية للتنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات في تلبية احتياجاتها من رأس المال الإنتاجي، حيث تسهم في توفير المعدات والآلات والماكنات التي تعتبر أساسية لإقامة المشروعات الصناعية، كما أنها تساهم في استيراد المنتجات نصف المصنعة التي تستخدم في عمليات التصنيع والإنتاج، مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخل الوطني وزيادة حجم الإنتاج.

4.3 تدعيم النمو الاقتصادي

تشجيع الصادرات يلعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي لأي بلد، حيث يساهم في تحسين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي تحسين مستويات المعيشة بشكل عام، بما في ذلك الجوانب الثقافية والاجتماعية. ومع ذلك، قد يؤدي هذا التحسن في الدخل إلى ظهور أنماط استهلاكية أكثر من السابق، نتيجة للتطور الكمي والنوعي في الإعلان ووسائل الاستهلاك، في سياق هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وهذا يبرز أهمية التجارة الخارجية في التعامل بحذر ففي حالة انفتاح السوق المحلي على منتجات أجنبية دون وجود منافسة كافية للمنتج المحلي، يمكن أن تؤدي هذه المنافسة إلى إغراق الأسواق بالسلع الأجنبيةK هذا الإغراق قد يؤثر سلبا على الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك من الضروري أن تدير الدول النامية تجارتها الخارجية بحذر لضمان حماية صناعاتها المحلية من الأثر السلبي للإغراق والحفاظ على التوازن بين الانفتاح على الأسواق العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية (دحو، 2015، الصفحات 26-27).

4. السياسات والإجراءات الحكومية المتبعة لدعم الصادرات خارج المحروقات

تعمل الحكومة الجزائرية على تبني عدة سياسات وإجراءات لدعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز. من أبرز هذه السياسات:

1.4 الإجراءات والتسهيلات: ومن أهمها مايلي:

❖ **الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):** تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية: بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج:

- ٪ 100في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد؛
- ٪ 50 في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي؛
- ٪ 80 في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.
- تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تذكر في لغة مستعملة في التجارة الدولية، وعند الإقتضاء في لغة البلد المستضيف للتظاهرة، كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض وفترتة ومكانه ... إلخ بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير؛
- ٪ 50 في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج؛
- ٪ 50في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة؛
- ٪ 50 في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور.

❖ **التسهيلات الجمركية:** إن الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية وإدارية وتتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند إستيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع ا الإيجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (إنجاز أعمال)، والموجهة للتصدير النهائي؛
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك(TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل الدفترATAبمدة صلاحية (01) سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)؛
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

❖ **التسهيلات البنكية:** يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، وتعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير، وبتقديم وثائق إثبات على غرارشهادة توطين التصدير، إستعادة وإعادة عائدات للتصدير، أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية، أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف متعاملينالإقتصاديية، (وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، بلا تاريخ).

2.4. الهيئات المستحدثة لترقية الصادرات خارج المحروقات

أستحدثت الجزائر عدد من الهيئات والمؤسسات في سبيل تحسين وضعية التجارة وتتمثل في:

❖ **الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية(Promex):** تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 بتاريخ 1996، وهي هيئة إدارية تعنى بإعداد برامج ترقية وتحليل أوضاع السوق، تكوين ونشر شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات الاقتصادية، وإجراء الدراسات المستقبلية.

❖ **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(Caci):** تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03، وهي هيئة تعمل على ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، تقديم الإقتراحات لتسهيل عمليات التصدير، وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع الفرق التجارية الأجنبية (طيايبة و سعيدي، 2014، الصفحات 4-5).

❖ **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(Algex) :** تأسست بموجب الأمر الرئاسي رقم 04/03 بتاريخ 2003/7/19، وهي مؤسسة إدارية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تقوم بتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات، تحليل الأسواق العالمية، إجراء الدراسات الاستشرافية الشاملة والقطاعية، إعداد تقارير تقييمية لسياسة الصادرات وبرامجها، ووضع نظام إعلام إحصائي قطاعي حول الإمكانيات الوطنية للتصدير، تكلف الوكالة بما يأتي:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية؛
- سيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛

- عداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛
- تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- تحديد المقاييس الخاصة ب تقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛
- يمكن أن تقوم الوكالة، زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة (وزارة التجارة وترقية الصادرات، بلا تاريخ).

❖ **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(Safex):** في عام 1987، قررت الحكومة الجزائرية إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير(ONAFEX)، كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة التجارة، كان هذا الديوان خلفا للديوان الوطني للأسواق والمعارض الذي أنشئ في عام 1971 بموجب الأمر رقم 71-61، وكان مسؤولا عن تنظيم وتنشيط الأسواق والمعارض والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر وخارجها. في 6 نوفمبر 1989 تم تحويل ONAFEXإلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX)، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات شخصية قانونية. هذا التحويل جاء بعد أن تم دمج صلاحيات التوسع التجاري التي كانت تحت إدارة الديوان الجزائري للتنشيط التجاري(OFALAC)والمعهد الوطني للتجارة الخارجية (COMEX) في الديوان الوطني للأسواق، مع العلم أن OFALAC قد حل في سنة 1974 وCOMEXفي سنة 1978، في عام 1982 أنشئ المركز الوطني للتجارة الخارجية(ECNC) ليتولى مسؤوليات التوسع التجاري وتنشيط الأسواق والمعارض من مهامها:

- ترقية الصادرات :تعزيز صادرات المنتجات غير النفطية؛
- تحسين إدارة وتنظيم الواردات؛
- تنظيم وتنشيط المعارض والتظاهرات في الجزائر وخارجها؛
- منح شهادات الجودة للمنتجات المصدرة؛
- توفير معلومات عن الأسواق الأجنبية؛
- تقديم معلومات عن التنظيم والممارسات التجارية الدولية؛
- إجراء دراسات للأسواق المستهدفة للتصدير؛
- تقديم المساعدة والمشورة والتوجيه؛
- دعم الشركات في تطوير الصادرات؛
- دعم تنظيم وتنشيط وتسيير الأسواق والمعارض في الجزائر وخارجها؛

- تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات، وعقد فعاليات تتعلق بمشاكل التصدير؛

❖ **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(Cagex):** تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بموجب الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10 يناير 1996، وهي شركة ذات أسهم يساهم فيها خمس بنوك وخمس شركات تأمين، حيث تمتلك كل جهة مساهمة حصة بنسبة 10% من رأس المال، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 5 يونيو 1996، تم تعيين الشركة لتسيير نظام تأمين القروض المرتبطة بالصادرات خارج قطاع المحروقات. تهدف الشركة إلى ترقية الصادرات غير النفطية من خلال تقديم ضمانات على التمويل الممنوح للمصدرين من قبل البنوك، مما يشجعهم على دخول الأسواق الخارجية بثقة. كما تعمل الشركة كحلقة وصل بين المصدرين الجزائريين والشركاء الأجانب، مما يعزز من قدرتهم التنافسية ويسر عمليات التصدير، وتقوم الشركة بتغطية المخاطر التالية:

- عدم قدرة المشتري الأجنبي على الوفاء بالالتزامات المالية؛
- عدم قدرة المشتري الأجنبي على الدفع بسبب مشاكل قانونية؛
- النزاعات في بلد المستورد التي قد تعوق تنفيذ العقد؛
- قرارات من حكومة المستورد قد تعرقل تنفيذ العقد؛
- وجود مشاكل إذا كانت الجهة المستوردة هي إدارة عمومية أو شركة ذات خدمة عامة؛
- التأثيرات التي تؤدي إلى تأجيل أو إستحالة تحويل الأموال من بلد المستورد إلى المصدر بسبب تغيرات قانونية أو إقتصادية؛
- تأثير الكوارث الطبيعية التي تلحق ضررا بالمشتري وتجعل من الصعب عليه الوفاء بالدفعات؛
- تغطية المخاطر المتعلقة بتكاليف البحث عن الأسواق والمشاركة في المعارض من خلال المساعدة العمومية المقدمة من الصندوق الخاص لترقية الصادرات؛
- مشاكل تتعلق بعدم إمكانية إجلاء المواد والأدوات التي تم عرضها في المعارض بالخارج.

❖ **الصندوق الخاص لترقية الصادرات(Fspe):** تأسست بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، يقدم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية، ويغطي المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية وتحسين نوعية المنتجات الموجهة للتصدير، ومساعدات الدولة للمشاركة في المعارض، من مهامها:

- الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين، وكذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- المساعدات التي تقدمها الدولة الهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية، وتجدر الإشارة فيما يخص تكاليف المشاركة في المعارض الدولية، أن الصندوق يقوم بتغطية جزء من تكاليف النقل والعبور للعينات، وتأجير الأماكن الخاصة بالعرض، أما التكاليف الأخرى كتكاليف نقل الوفد والإقامة فيتحملها المتعامل الاقتصادي صاحب العملية؛
- تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين؛
- تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية (بن منصور، 2012، الصفحات 49-50).

5. التحديات التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحرقات

رغم سعي الدولة لتطبيق إستراتيجية لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، لأن مسالة قصور تنافسية الإقتصاد الوطني لا يزال مطروحا أمام ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات، مما ينعكس سلبا على نسبة التصدير، ويمكن ذكر بعضالإختلالات التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية فيمايلي:

❖ **القيود الجمركية:** في مواجهة القيود الحمائية التي تفرضها الدول على الصادرات، تواجه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تحديات كبيرة تتعلق بكل من القيود التعريفية وغير التعريفية. بينما تسعى الدول إلى حماية أسواقها المحلية من المنافسة عبر فرض رسوم وضرائب على الواردات، فإن القيود غير التعريفية مثل المعايير الفنية والبيئية تخلق عوائق إضافية أمام الصادرات، هذه القيود تشمل متطلبات صارمة تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة، مما يزيد من صعوبة دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية، خاصة الأسواق الأوروبية والأمريكية.

على الرغم من أن الالتزام بالمعايير الدولية مثل ISO قد يؤدي إلى زيادة التكاليف على المدى القصير، إلا أنه يعزز من التكنولوجيا والإنتاجية، مما يمكن أن يحسن القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية على المدى الطويل ويتيح لها فرصة أفضل لدخول الأسواق العالمية مع الحفاظ على ميزتها التنافسية.

❖ **التحديات الإدارية والنسيقية**

- إن غياب التناغم والاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين والهيئات الحكوميةذات الصلة يؤثر على فعالية استراتيجيات التصدير؛
- إن نقص وضعف التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين، بالإضافة إلى عدم وجود مرافقة بنكية دائمةيؤثر على دعم عمليات التصدير؛

❖ **التحديات المرتبطة بالجودة والإنتاج**

تعاني معظم المنتجات الوطنية في الجزائر من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتصدير، حيث أن إنخفاض مستوى الجودة يؤدي إلى فقدان الزبائن في الأسواق المستهدفة والانتقال إلى بدائل أخرى، على الرغم من أن بعض المؤسسات الجزائرية قد حصلت على شهادات جودة إلا أن هذه المؤسسات تمثل أقلية في القطاع الصناعي، ويشير إنخفاض الوعي بأهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية والمواصفات القياسية الجزائرية إلى الحاجة الملحة لزيادة الوعي وتبني معايير الجودة العالمية بشكل أوسع لضمان نجاح المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

❖ **التحديات التكنولوجية:** إن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يأتي من شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات التشغيل التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك، تعاني الشركات الجزائرية عادة من الحصول على تكنولوجيا قديمة أو متخلفة جيلا أو جيلين عن تلك المستخدمة في الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ استيراد معدات المصانع المستعملة من القطاع الخاص، مما يؤكد استخدام تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية الحديثة المطلوبة للإنتاج. هذا النقص في التحديث التكنولوجي يشكل عائقا كبيرا أمام تحسين جودة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية(صلواشي، حبشي، و حبشي، 2020، الصفحات 156-158).

❖ **التحديات المرتبطة بالأسواق**

- نقص السيولة المعلوماتية عن الأسواق العالمية:ضعف المعرفة بالسوق العالمية يؤثر على قدرة المصدرين على تحديد الفرص التسويقية وتحليل متطلبات السوق الدولي؛
- عدم الاستغلال الأمثل للفرص:حتى مع توفر الفرص في الأسواق العالمية، عدم وجود استراتيجيات تسويقية ملائمة قد يعيق استغلالها.

إضافة الى التحديات السابقة يمكن ذكر بعض العراقيل الداخلية والخارجية منها:

- ضعف المساعدات الرسمية المقدمة للقطاع التصديري، مما يؤثر على قدرته على تجاوز العقبات وتحقيق أهداف التصدير؛
- نقص الحوافز الضريبية الموجهة لدعم المؤسسات المصدرة للمنتجات المحلية، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية؛
- إرتفاع أسعار العملات المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية في أسواق التصدير، مما يؤثر سلبا على قدرة المنتجات المحلية على التنافس؛
- قلة عدد المؤسسات المحلية الناشطة في مجال التصدير، مما يؤدي إلى قلة كفاءة الإنتاج وقلة القدرة على تلبية الطلب في الأسواق العالمية؛
- المنافسة الشديدة في الأسواق الخارجية، مما يعقد قدرة الشركات المحلية على التميز والبقاء؛
- محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية، مما يقيد قدرة المنتجات المحلية على الوصول إلى العملاء المستهدفين؛
- ارتفاع تكاليف شحن المنتجات إلى الأسواق الخارجية، مما يؤثر على قدرة التصدير ويزيد من الأعباء المالية؛
- سياسات الإغراق التي تعتمدها بعض الشركات الأجنبية، والتي تؤدي إلى خفض الأسعار بشكل غير عادل لتفوق الشركات المحلية؛
- منافسة الشركات الأجنبية الكبرى في الأسواق العالمية، مما يشكل تحديا إضافيا للشركات المصدرة المحلية(موسى، 2022، الصفحات 115-116).

6. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حول "ترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على تنويع الاقتصاد الوطني"، نجد أن تعزيز الصادرات خارج المحروقات يعد خطوة محورية نحو تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة ومستدامة في الجزائر فلقد أظهرت السياسات والاستراتيجيات المتبعة نجاحا ملحوظا في زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال، تقديم حوافز للمصدرين، وتعزيز جودة المنتجات المصدرة، كما ساهمت هذه الجهود في تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية، مما ساعد في تعزيز الإستقرار الإقتصادي.

رغم هذه النجاحات لا تزال هناك تحديات يجب معالجتها، منها ضعف البنية التحتية اللوجستية، الحاجة إلى تحسين الجودة والتنافسية للمنتجات الجزائرية، وتقلبات الأسعار العالمية، بالإضافة إلى ذلك تظل أهمية تطوير القطاعات الإقتصادية الواعدة مثل الزراعة والصناعة التحويلية واضحة، حيث إن تعزيز هذه القطاعات يمكن أن يسهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات في سوق المحروقات.

إن تحقيق الاستدامة في تنويع الاقتصاد يتطلب من الجزائر تبني إستراتيجيات أكثر شمولية ومرونة، حيث يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تحسين الدعم المالي والفني للشركات المصدرة، تسريع الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في القطاعات المستهدفة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

بالمجمل، يمثل تنويع الصادرات خارج المحروقات فرصة ذهبية للجزائر لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام، يتعين على جميع الأطراف المعنية العمل معالتجاوز التحديات القائمة، وضمان الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، بما يساهم في بناء اقتصاد متنوع وقوي يساهم في تحسين رفاهية المواطنين ويعزز القدرة التنافسية للبلاد على الصعيدين الإقليمي والدولي.

❖ **نتائج الدراسة:**

- رغم الجهود المبذولة لتحفيز الصادرات خارج المحروقات، لا تزال هذه الصادرات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، حيث يشكل النفط نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية، وقد برزت التحديات بشكل واضح بعد أزمة النفط التي تعرضت لها البلاد، حيث لم تحقق السياسات المتبعة الأهداف المرجوة في تنويع الصادرات وزيادة حصتها في الاقتصاد؛
- تتسم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بالتركيز السلعي على مجموعة محدودة من المواد المرتبطة بالنفط مما يحد من قدرتها على تحقيق تأثير ملموس على النمو الاقتصادي. وقد أظهرت النتائج أن الإجراءات المتخذة لم تحقق النجاح المتوقع، وذلك بسبب تعقيدها وبطء تنفيذها، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة وشاملة لتطوير هذا القطاع؛
- ما زالت هناك تحديات كبيرة تواجه هذا المسار، بما في ذلك ضعف البنية التحتية اللوجستية، ضعف جودة المنتجات، وتقلبات الأسعار العالمية، ولتحقيق تنوع إقتصادي مستدام، يجب على الجزائر تعزيز القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الزراعة والصناعة التحويلية، يتطلب ذلك تبني إستراتيجيات شاملة تشمل تحسين الدعم المالي والفني للشركات، تسريع الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا؛
- للتحقيق في تنمية فعالة للصادرات خارج المحروقات، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات أكثر تكاملا وفعالية، تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ودعم الابتكار، بذلك يمكن للجزائر تقليل اعتمادها على النفط وتحقيق تنويع اقتصادي مستدام، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

التوصيات:

- تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي:تسريع عملية إدراج النصوص القانونية الجديدة وتحديث القوانين الجبائية والجمركية.
- تعزيز التنسيق بين الأطراف المختلفة:تحسين التواصل بين المؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية، وتطوير التنسيق بين البنوك والمصدرين؛
- رفع معايير الجودة والإنتاج: تعزيز معايير الجودة وإدخال التحسينات اللازمة لتوافق المنتجات مع المعايير الدولية؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج: دعم الصناعات المحلية للاستفادة من اقتصاديات الحجم وتخفيض التكاليف؛

- زيادة المعرفة بالسوق: توفير معلومات دقيقة حول الأسواق العالمية ودعم المصدرين في استغلال الفرص المتاحة؛
- تعزيز ثقافة التصدير: رفع الوعي بأهمية التصدير وتحفيز المنتجين المحليين على التوسع في الأسواق الخارجية؛
- الالتزام بالمعايير الدولية والتأكد من أن المنتجات تلبي المعايير الدولية المطلوبة لضمان قبولها في الأسواق العالمية؛
- الاستثمار في الجودةمن خلال دعم الشركات في تحسين جودة منتجاتها من خلال توفير الموارد والخبرات اللازمة تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- تحسين المناخ الاستثماري وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب لزيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية؛
- الشفافية والحوكمة وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتطبيق سياسات جيدة للحكم الرشيد لتسهيل دخول المستثمرين وتعزيز الثقة.

6. قائمة المراجع:

1. بيسان مصطفى موسى. (2022). الصادرات خارج المحروقات رهان التجارة الخارجية الجزائرية. ترقية الصادرات خارج المحروقات كخيار للإنتقال من إقتصاد المحروقات إلى الإقتصاد المتنوع (الصفحات 115-116). الجزائر: جامعة الجزائر3.
2. حفيظ صواليلي. (15 04، 2024). قيمة فائض الميزان التجاري حتى نهاية سبتمبر 2023. تاريخ الاسترداد 30 08، 2024، من الخبر: https://www.elkhabar.com/press/article/242372/%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%8
3. سليمان دحو. (2015). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر-. أطروحة دكتوراه علوم التسيير، 26-28. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة.
4. سليمة طيايبة، و وردة سعيدي. (2014). تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية). الصفحات 4-5.
5. عبد الله بن منصور. (2012). الصادرات خارج المحروقات: الوجه الآخر لتنافسية وآداء الاقتصاد الجزائري. مجلة دفاتر بوادكس(01)، الصفحات 49-50.
6. هشام سفيان صلواشي، مصطفى حبشي، ومسعود حبشي. (2020). إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات. مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، 2(1)، الصفحات 156-158.
7. هواري أحلام، سدي علي، ووطورة فضيلة. (2018). وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الأورومتوسطية. (الصفحات 2-3). مستغانم: كلية العلوم الإقتصادية والجارية وعلوم التسيير.
8. وزارة التجارة وترقية الصادرات. (07 06، 2021). إحصائيات وحصائل. تاريخ الاسترداد 28 08، 2024، من إحصائيات الصادرات خارج المحروقات: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures
9. وزارة التجارة وترقية الصادرات. (بلا تاريخ). الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. تاريخ الاسترداد 31 08، 2024، من وزارة التجارة وترقية الصادرات؛ https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex
10. وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج. (بلا تاريخ). الإجراءات و التسهيلات. تاريخ الاسترداد 29 08، 2024، من وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج؛ https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/support-for-exports/measures-and-facilitations
11. وزارة المالية. (2021). وضعية التجارة الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2021. تاريخ الاسترداد 27 08، 2024، من وزارة المالية: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/759-situation-du-commerce-exterieur-durant-les-huit-premiers-mois-de-l-annee-2022
12. وزراة التجارة وترقية الصادرات؛. (13 09، 2021). إحصائيات وحصائل. تاريخ الاسترداد 29 08، 2024، من إحصائيات الصادرات خارج المحروقات: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures-1
13. وكالة الأنباء الجزائرية. (24 02، 2020). إحصائيات و حصائل. تاريخ الاسترداد 27 08، 2024، من وزراة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux